الأمم المتحدة تضع المجهر على بيانات ذهب الكونغو المهرّب

صدر حديثاً تقرير عن مجموعة خبراء الأمم المتحدة المستقلين يحضّ الحكومات على تحسين ونشر بيانات تجارة الذهب لديها، وذلك للمساعدة في القضاء على التهريب والعنف حول المناجم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ووثّق التقرير أيضاً القتال بين الأعراق على رواسب الذهب، وانتشار تجارة المعادن التي تشارك فيها الجماعات المسلحة وقوات الأمن عبر حدود الكونغو مع أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا.

كما تتبّع الخبراء الذهب إلى دبي والهند، مع مشاركة الصينيين في التجارة أيضاً.

التقرير أوصى الدول "بنشر إحصاءات كاملة، وعلى أساس سنوي، عن إنتاج واستيراد وتصدير الموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب والحجر الكريم (التورمالين) و(الكولتان)"، علماً أنَّ الأخير يُستخدم في بطاريات الهواتف المحمولة.

غذّت تجارة الموارد الطبيعية في الكونغو الصراع في شرقها الغني بالمعادن لأكثر من عقدين، لكنَّ ارتفاع أسعار الذهب منذ عام 2020 أدّى إلى زيادة في التنقيب غير الرسمي عن المعدن الأصفر.

كانت أعمال العنف حادّة بشكلٍ خاص حول رواسب الذهب الضخمة في مونغبوالو في مقاطعة إيتوري في الكونغو، حيث تقاتل متمردون من "الاتحاد لتنمية الكونغو" أو "كوديكو"، التي تقول إنَّها تمثل مصالح قبيلة "ليندو"، مع جماعة متمردة تسمى "زائي"، تقول إنَّها تمثل مجتمع "هيما"، فيما وثّق خبراء الأمم المتحدة حالات اغتصاب وقتل وأعمال قسرية متعددة من قبل تلك الجماعات.

اختطفت "كوديكو" 8 مواطنين صينيين يعملون في تعدين الذهب لمدّة شهر تقريباً بنهاية عام 2021، مما دفع السفارة الصينية إلى إبلاغ مواطنيها بمغادرة المقاطعات الشرقية للكونغو.

وردّت وزارة المناجم في البلاد بحظر دخول رعايا أجانب لقطاع التعدين الحرفي، الذي يشكّل جزءاً كبيراً من إنتاج الذهب شرق الكونغو.

من المقرر أن تطلق شركة "كونغ غولد رافينيري" مصفاة الذهب الأولى والوحيدة في الكونغو هذا العام بمدينة بوكافو الشرقية، وأخبر مالكوها خبراء الأمم المتحدة أنَّها ستحصل على الذهب فقط من "التعاونيات الموثوقة" والمواقع "الخضراء" المعتمدة من قبل الحكومة التي ليس لديها صلات بالجماعات المسلحة.

وأبلغت الشركة مجموعة الخبراء أنَّها تأمل بتنقية
حوالي طنين من الذهب شهريا.